المعارضة ليست «دولة» والمتقاعدون ليسوا رعاياها

حقاً.. ليسوا «عُمَّال مطافي» فماذا إذاً؟!

هكذا بدأ «المشترك» مهرجانات «مرحلة القيد».. لتبدأ الزوبعة..!

■ ليس من العسير أن تتهم المعارضة السلطة، شيء كهذا حدث ويحدث وسوف يحدث باستمرار الى ان تهتدي الأحزاب المعارضة الى مهمة أفضل وأجدى من مهمة «الطبينة» أو الضُرّة – الضارة..!

■ والآن.. يقتضي الأمر ان نصفّق كثيراً للمعارضة وهي تعترف : «لسنا عمال مطافي» كما شدد ناطق ورئيس تنفيذية المشترك في ندوة أخيرة.

أمين الوائلي

□ بالتأكيد ليسوا عمال مطافي.. وبين مشعلي الحرائق وعمال المطافي فرق واضح اهتدى إليه الصبري محمد فسجل شهادته الاخيرة وهو مطمئن الى مايقول.. والحق معه..! وللسبب عينه قال الرجل : «لما نفاجأ باحتقانات المحافظات الجنوبية».. هذا واضح و مفهوم.. عمال المطافي يتفاجأون بالحرائق، أما المعارضة فلا، والسبب انهم ليسوا الإطفائيين، بل المناقضين لهم..!

□ دعونا نفهم شيئاً مما يحدث ويراد له ان يحدث :

مبكراً وعقب الانتخابات الرئاسية والمحلية الاخيرة دشنت معارضة المشترك عملها المرحلي الجديد من الضالع.. قبلها لم تكن ثمة زوبعة، لا باسم المتقاعدين ولا المحافظة، وفي المهرجانات التي شهدها كبراء اللقاء راح هؤلاء يستنهضون شعارات تقض مضجع الفتنة النائمة.. ونتذكر الدعوات الى انتفاضات وثورات وغضبات، عبر كلمات قيادات ومشائخ المشترك..

□ ليست مصادفة ان ثلاثة مهرجانات متتالية لمعارضة المشترك شهدتها الضالع في أماكن مختلفة، ترافقت يومها مع استئناف الحوار بين أحزاب التمثيل النيابي، بحيث استهل المشترك حملته الجديدة بدءاً من السبت الذي عاد فيه ممثلوه الى جلسات الحوار – الحائر حتى الآن.. والمحير هل كان الترافق مقصوداً؟ لاتتطلب الإجابة والفهم كثير عناء او ندوة مشابهة لهذه الاخيرة، أقلّه انها ليست محض صدفة..

ما وراء الأكمة

□ بعدها.. تصاعد الدخان بكثافة من الضالع.. ما الذي فعله خطباء وشيوخ المشترك هناك؟ وقد علمنا ان لا دخان من غير نار.. يمكننا الآن استذكار تمييز ناطق المشترك لأنفسهم : «لسنا عمال مطافي»، نعم.. عمال وَقيد، على أقل تقدير..

□ في جميع الأحوال.. هناك حركة لاستنهاض بؤر توتر وتأزيم بدءاً من الضالع ومروراً بأخرى، وصولاً الى هذه الحماسة الشديدة التي تبرر لما دعاه الصبري «احتقانات المحافظات الجنوبية»..

□ ثمة لغة داكنة وفاحشة تحالفت مؤخراً مع قصدية ممهورة بالكيد السياسي أوغلت عميقاً في استظهار ومشايعة مشاريع تفتيتية من قبيل «الجنوب»، «القضية الجنوبية».. وهو مايراد له او به إحداث وتغذية اقلاقات مربكة، هدفها الأول ارهاق وارباك النظام او إحراجه كنوع من الحسابات – الانتخابية– المتأخرة.. فيما التهور من هذه الشاكلة ربما يقود الى مصائر أفدح وأضر، حيث يُصار الى تفاصل مع مسلّمات الوحدة، واجتراء على ثوابت راسخة، وإنْ في المستوى الخطابي والكتابي..

□ المعارضة بدأت من الضالع اختارت – بعناية وخبث – المكان الذي أسندها أغلبية نسبية ويتيمة في المحليات.. ومن الضالع علا دخان زوبعة المتقاعدين.. وتطور الأمر الى بروز هتافات وشعارات ضد الوحدة الوطنية.. حتى استعرت الحرائق الصغيرة بطابع متشابه ولون يقارب ألوان التأزيم ذاته.. ظهر «شحتور» متحدثاً عن «دولة الجنوب»، و«دولة الشمال» في ترافق متناغم مع زوبعة المتقاعدين، حالة «شحتور» أعطت تجسيداً واضحاً للخطاب المجترئ والمتقاطع مع الوحدة، وأخيراً قال عبر «الوسط» : «نعد لقلاقل» في المحافظات الجنوبية..! لم يعد الأمر تلميحاً او «مهامسة»، ومع ذلك لا المعارضة ولا أحد فيها علّق او قال رأياً يدين التعريض بالوحدة الوطنية ويرفض مسّ الثوابت..

ليسوا إطفائيين

□ أدهش، وأمر، من ذلك ما عاد – آخر نهار الزوبعة – المشترك، وعلى لسان ناطقه يفسر ويوظف ماحدث بطريقة جد هزلية.. كيف؟ الصبري وفي ندوة ابتكرتها جريدة حزب «الاصلاح» بعنوان لافت ومثير للأسئلة : «الوحدة.. مخاطر وتحديات» راح يحذر مما أسماه «حشد محافظات ضد محافظات اخرى».. وفي رأيه ان «تلك السياسة القائمة اليوم البعيدة عن الدستور والقانون.. تعرض الوحدة الوطنية للخطر» (..).

□ حسناً.. الذين احتشدوا في الضالع، وبدءاً منها، وحشدوا المحافظة الى أخرى (عدن)، وحشدوا الناس من محافظاتهم الى الضالع.. هم الذين يحذرون السلطة – اليوم – من «خطورة حشد محافظة ضد أخرى»..!

أشعلوها أولاً.. وصاعدوا الدخان.. وانسلوا منها يطلقون الاتهامات جهة السلطة.. ليسوا إطفائيين بالمطلق(..).

○ أوفر الناس حظاً من الغباء وسوء الفهم، لا ولن تنطلي عليه وقيعة كهذه..

واذا كانت المعارضة في المشترك تحذر من «مخاطر وتحديات» تحيط بالوحدة الوطنية، كما ذهبوا في عنوان ندوة «الاصلاح» الاخيرة، فلماذا يداهنون المشاريع التخريبية والشعارات المفخخة، بل ولماذا يبادلون «الشحتور» الصمت وكأن في الآذان صمماً عما يقول ويروج؟!

□ على أصحاب الصبري ان يرفعوا ايديهم عن محافظة بعينها، واخرى، وثالثة.. الضالع محافظة يمنية، وليست غير ذلك.. والمتقاعدون منا وإلينا.. فلا تبالغ المعارضة في تبجُحها وتصور هؤلاء وكأنهم رعاياها او سدنة دولتها الخاصة.

□ على المشترك ألاّ يكتفي بالتبرّؤ من وظيفة «الاطفائي»، بل يلزمه الكف، والتبرّؤ من موقدي الحرائق وموقظي الفتن النائمة.

ليس أخيراً..

□ صدقاً ما قاله الصبري : تلك السياسة «بعيدة عن الدستور والقانون.. وتعرض الوحدة الوطنية للخطر»..

فماذا يعني هذا الكلام اذا لم يجعل الشحتور وغيره محل ادانة من المعارضة.. الادانة التي لم يسمعها احد بعد..

□ عليهم ان يُحكّموا الدستور والقانون.. ان يحتكموا للوحدة الوطنية.. ان يرفعوا ايديهم والوصاية المدّعاة عن الضالع وغيرها..

وعليهم اخيراً وليس آخر ان يقدّروا دور مهمة عمال المطافي.. على الأقل هؤلاء يفعلون خيراً.. فماذا عن الآخرين؟!

طابور الفساد يتحرك!

□ يدرك المؤتمر الشعبي العام ان مكافحة الفساد هي معركة ذات جبهات متعددة وخوضها مليئ بالمخاطر، ولم ينظر اليها «كموعد رومانسي» أو انه بالامكان خوضها بسلاح «خلطة الحريو» أبداً.. أبداً..

ان المؤتمر يؤمن بأن مكافحة الفساد اصبحت قضية وطنية، ومن حقه ان يفخر طالما وقيادته تقف في مقدمة الصفوف مستعدة لخوض غمار هذه المعركة بشجاعة ومسئولية وطنية عالية، عاقدة العزم على تحقيق الانتصار فيها دفاعاً عن مصالح الشعب.. خصوصاً والجميع يدرك ان قوى الفساد تقف في الجانب الآخر مستعدة ايضاً للثأر من المؤتمر والشعب وتعمل لكسب المعركة مهما كان الثمن..

محمد أنعم

وما محاولة التطاول على الأمين العام للمؤتمر الاسبوع الماضي إلاّ رسالة واضحة تؤكد أن قوى الفساد بدأت تدرك تماماً ان خطة الاستاذ عبدالقادر باجمال التي اتبعها في حكومة المؤتمر السابقة هي التي ستُعجّل بنهاية الفساد والمفسدين دون ريب.. وما يدلل على ذلك اعلان قيام هيئة مكافحة الفساد.. واصدار قوانين كمكافحة الفساد والذمة المالية وغسيل الأموال.. وكذا المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وانجاز العديد من الاصلاحات الاقتصادية المالية والادارية الأخرى والتي تثير غضب وحقد الفاسدين وأذيالهم..

بيد أنه من الخطأ الاعتقاد بأن قوى الفساد تكون بذلك التهريج الوقح قد استنفدت كل مالديها من أسلحة الدجل والإفك والتضليل.. وانها غداً سترفع الراية البيضاء وتعلن استسلامها وهزيمتها في المعركة..

فأي تفكير يتصور حدوث نهاية للمواجهة مع الفساد بهذا الشكل، فهو لا يأتي من عقل أبداً..

بمعنى أوضح ان المؤتمر الشعبي العام يُنَّهم بالفساد وكل حراب المفسدين وأبواقهم تحاول ان تكرّس ذلك عَبر اساليب الكذب والخداع والتزييف التي تروّج لها ليل مساء للتأثير على بعض من بسطاء الناس.. زد على ذلك أنه ليس هناك ًاسماء يمكن ان تُستثنى من انتقام المفسدين ابداً.. فالمؤتمر هو المستهدف.. طالما اتخذ قراراً شجاعاً كهذا، ولو كانت المعركة ضد الفساد «مسرحية» تُعرض ليشاهدها الخارج لما بدأت قوى الفساد في الخارج والداخل تعمل بُغية الانتقام من الوطن والوحدة والسلام والأمن الاجتماعي..

لذا فإن المؤتمر الشعبي العام لابد ان يستغل الالتفاف الشعبي العظيم حوله ليحسم المعركة ضد الفساد لصالح الوطن، فالظروف الموضوعية والذاتية مهيأة لذلك أكثر من أي وقت مضى..

ولعل تناقضات قوى الفساد وتستُّر طابورهم الخامس ومعارضتهم لتوجهات الدولة الهادفة لاجتثاث الفساد، وكذلك انسحاب نواب المعارضة من التصويت اثناء انتخاب هيئة مكافحة الفساد وغيرها من المواقف المخزية – تؤكد ان قوى الفساد في وضع منهار، وتحاول مكراً وخداعاً ان تستعيد قواها بتخويف المؤتمر، والذي لو كان مفسداً حسب زعم الفاسدين لما بدأ يشن هذه الحرب الواسعة بهدف القضاء على الفساد على مستوى الوطن.

نحو تشريع يجرّم المساس بالوحدة

□ أمر يحزن النفس والوجدان أن تقرأ في صفحة ما كتابات تحاول النيل من الانجاز الوحدوي لبلادنا والتسويق لأفكار ومضامين غير وحدوية وأن تبحث عن مبررات وحيثيات لهذه الأفكار وإبراز أصحابها على أنهم أصحاب قضية.. الخ من المفردات التي تدل على فظاعة السقوط المريع على مستوى المسئولية الوطنية لدى هذه الصحف.

ولاشك أن استمرار هذا النفس غير الوحدوي –وأن يجد له متنفساً عبر صحف وإصدارات لم تجد ما يملأ فراغاتها سوى هذه التناولات العقيمة– أمر من شأنه أن يضر كثيراً بالوطن وأن يجره الى مستنقع هذه الأفكار بكل ما تشتمله من رؤى سوادوية وأمان وتطلعات غير وحدوية.. الخ من التأثيرات التي يعد الوطنّ في غنى عنها في الوقت الذي هو في أمسّ الحاجة الى كل ما من شأنه أن يحافظ على انجازاته العظيمة في الثورة والديمقراطية والوحدة والتنمية.

ولاشك أن الوقت قد حان لإصدار تشريع يضع حداً لهذه الممارسات بل ويجرمها، ويُنْزِل بكل من يقفون وراءها العقوبات التي يستحقونها جراء ما يقومون به من أفعال تضر بالمصلحة الوطنية بل وتهددها وتعرض الوطن لمخاطر لا يقرها مواطن يمني سليم في فكره وسلوكه الوطني ولا يقبلها منطق سوي وموضوعي.. وعلينا أن ندرك أن صدور مثل هذا التشريع من شأنه أن يكون واحداً من العوامل التي تعزز من التربية الوطنية للأجيال وجعلها أكثر انتصاراً لإنجاز الوحدة وأكثر فهماً واستيعاباً لعظمة هذا الانجاز وأهميته على حاضر ومستقبل الوطن، وما تستحقه منها من التضحيات الكبيرة وفي سبيل أن تعيش بلادنا حرة كريمة مستقلة تحميها انجازاتها في الثورة والوحدة وتجنبها مزالق الوقوع في أتون الصراع والتطاحن.

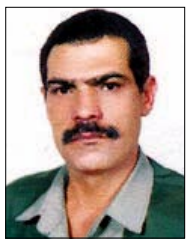

يحيى علي نوري

وخلاصةً أن صدور مثل هذا التشريع سيؤسس لمرحلة جديدة خالية من هذه المنغصات بل ويتيح الفرصة لممارسة النقد البنّاء الذي يحمل في ثناياه ومضامينه المصلحة العليا للوطن ويهيئ لها المزيد من التنافس المسئول في سبيل بلوغها، باعتبارها تمثل الضمانة الأولى والأخيرة ليمن جديد، مشرق في تفاعلاته الحضارية والوطنية والانسانية.. وقاعدته القوية والصلبة للانطلاق نحو آفاق المستقبل الأفضل.

أزمة «G.S.M³»

«التجارية» تواصل اليوم جلساتها للنظر في النزاع

□ تعقد المحكمة التجارية بصنعاء برئاسة القاضي محمد بادي اليوم جلستها الثانية في النزاع القائم بين شركتي «يونيتل» و«هيتس يونيتل» للاتصالات على ترخيص المشغل الثالث في اليمن للهاتف المحمول «جي، اس، إم»، وتواصل المحكمة في جلسة اليوم الاستماع لرد محامي شركة هيتس يونيتل على الدعوى المرفوعة من محامي «سلمان المشدلي» مالك شركة يونيتل، والذي كان قد دفع في جلسة السبت الماضي بعدم قانونية الشركة الجديدة «هيتس يونيتل» وأن الاعلان عن انشائها السبت الماضي يتعارض مع قوانين الشركات التجارية والاستثمارية والمناقصات.. مشيراً الى أن موكله سلمان المشدلي هو المالك الحقيقي والقانوني لشركة يونيتل كمشغل ثالث لخدمات الاتصالات الـ«جي، إس إم» بموجب مناقصة دولية.

إلاّ أن المفاجأة التي شهدتها جلسة السبت الماضي كانت بظهور الشريكين الثاني والثالث، في شركة يونيتل وتقديمهما دعوى تظلم ضد شريكهما الأول سلمان المشدلي، وقال محامي «عبدالوهاب الشماحي، ونجيب عبدالله عبدالإله»: إن مصالحهما تعرضت للضرر من قبل شريكهما سلمان المشدلي لقيام هذا الأخير بالتواطؤ مع محمد الكور، وأكد المحامي أنه عندما رست المناقصة على شركة يونيتل اتفق كل من المشدلي والكور على قيام الأخير بتمويل ما نسبته ٦٢٪ من رأس مال شركة يونيتل مقابل نقل المشدلي له ما يساويه من ملكية الشركة، واعتبر محامي الشريكين هذا الاتفاق الثنائي بين المشدلي والكور خروجاً على الاتفاق الموقع من قبل الشركاء الثلاثة سلمان المشدلي، عبدالوهاب الشماحي، نجيب عبدالله عبدالاله.. مؤكداً أن انشاء شركة «هيتس يونيتل» على هذا النحو يعد مخالفاً لأحكام قانون الشركات، وبالتالي باطلاً بطلاناً مطلقاً.

في حين اعترض محامي شركة «هيتس يونيتل» على تدخل الشريكين في الدعوى، نافياً أن يكونا شريكين في «يونيتل» أو «هيتس يونيتل».

وفي رده على دعوى المشدلي قدم محامي شركة «هيتس يونيتل» الى المحكمة عدداً من الوثائق للتأكيد على أن سلمان المشدلي شريك في الشركة الجديدة «هيتس يونيتل» التي حلت محل شركة «يونيتل».. من تلك الوثائق المقدمة للمحكمة: النظام الأساسي للشركة مصادق عليه من قبل وزارة الصناعة، وكذلك قدم محضر اجتماع لمجلس الادارة للشركة حضره سلمان المشدلي وينص على أن الأخ نادر القلعي رئيس مجلس الادارة لشركة «هيتس يونيتل» وموقع عليه من قبل المشدلي، وأيضاً دعوة موجهة له لحضور اجتماع الجمعية العمومية للشركة الذي تم فيه اقرار انشاء شركة الدار القابضة كتحالف مع «يونيتل»، صورة من المذكرة المرفوعة لفخامة الرئيس من المشدلي يفيد فيها أن شركة «يونيتل» لم تتمكن من توريد قيمة الترخيص خلال المدة المحددة الى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وأن شركاءه قدموا فقط خطاباً بنكياً لاثبات جدية التزامهم بدفع قيمة الترخيص بعد استكمال اجراءات التسجيل.

وقام محامي شركة «هيتس يونيتل» بإبراز محضر اجتماع لمجلس الادارة عقد بتاريخ ١٨/٢/٢٠٠٧م موقَّع عليه من قبل سلمان المشدلي مرفق به توكيل من المشدلي لأخيه لحضور اجتماع الجمعية العامة للشركة والذي تم فيه ادخال شركة الدار القابضة شريكاً جديداً في «يونيتل» بنسبة ٧٥٪، وأنه تم في هذا الاجتماع اقرار انشاء تشكيل شركة «هيتس يونيتل» والتي قامت بحسب الوثائق المقدمة للمحكمة بعد يومين بتسديد قيمة الترخيص والبالغ قيمته ١٤٩ مليون دولار.. مؤكداً أن شركة «هيتس يونيتل» أنشئت وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم «٢٨٦» كتحالف «هيتس يونيتل».

وقال المحامي: إن النزاع القائم الآن بين سلمان المشدلي وشركة «هيتس يونيتل»، ولذلك لا يحق للمشدلي أن يتحدث باسم «يونيتل» أو التقاضي باسمها لأنه ليس ممثلها القانوني، كون ممثلها القانوني هو محمد أحمد الكور.

وحول تلك الوثائق التي قدمها محامي شركة «هيتس يونيتل» قال سلمان المشدلي: إن توقيعاته على محاضر الاجتماعات بالرفض على القرارات المتخذة في تلك الاجتماعات.

وكان محامي «هيتس يونيتل» قد طلب في جلسة السبت من المحكمة السماح لموكلته «الشركة» بتدشين خدماتها لفترة ثلاثين يوماً حتى تتمكن من التجهيز وتركيب المحطات التابعة لها.. مؤكداً أن التأجيل يكبّد الشركة خسائر يومية تقارب «٥٠٠» ألف دولار.. مشيراً الى أن اجراءات الشركة الأربعاء الماضي بعقد مؤتمر صحفي وانزال إعلاناتها كان الغرض منه الاعلان عن الاسم التجاري فقط.

وكشف اعلان «هيتس يونيتل» عن اختلال في الاجراءات التي يتبعها عادة اليمنيون لقيام شركاتهم وعلاقاتهم التجارية، والدخول في المناقصات الدولية.. حيث أظهرت الخلافات الجارية الآن بين الشركتين أن شركة «يونيتل» عندما دخلت المناقصة لم يكن لديها رأس مال، وفجأة حينما رست عليها المناقصة قبل سنتين وجدت نفسها بشركائها الثلاثة أمام معضلة كبرى وهي تسديد قيمة الترخيص البالغ قيمته ١٥٠ مليون دولار تقريباً.. فكيف توافرت التكاليف التشغيلية، ومنذاك التاريخ وهي تبحث هنا وهناك وتتعلق بهذا وذاك للدخول ممولاً ومستثمراً ليحتفظ المؤسسون بنسبة شركاتهم مقابل دخولهم المناقصات.

بقاء وضع بعض المستثمرين اليمنيين على هذا الحال لا يسر في ايجاد قاعدة استثمارية متينة في اليمن، خاصة وأنه قد تم نقل شركة «هيتس يونيتل» بسرعة البرق من قاعة الفندق –محل المؤتمر الصحفي– الى قاعة المحكمة ولاتزال هناك.. مع أن اعلاناتها ملأت الصحف والساحات والشوارع.

«واي».. اليمن السعيد في المحكمة التجارية بصنعاء..!!